# التـموقع الصيـني في أفريقيا– "السيــاق والأدوات"

# Chinese positioning in Africa -"Context and tools"

د. بوسعيد عبد الحق*
جامعة الجلفة – الجزائر
ABDELHAKDIP@GMAIL.COM

تاريخ الاستلام: 2020/05/04 تاريخ القبول: 2020/10/19

**الملخص**

تناقش هذه المقالة الأسس التي ينبني عليها التموقع الصيني في أفريقيا، وهذا إعتمادا على مقاربتين أساسيتين، تهدف المقاربة الأولى، للكشف عن محتوى الإدراك الصيني تُجاه العالم الخارجي بشكل عام والقارة الأفريقية بشكل خاص، من خلال تتبع السياق التاريخي لنشأة هذا الإدراك ومسار تطوره، وكيف انعكس على السياسة الخارجية الصينية في جوانبها التكتيكية والاستراتيجية، أما المقاربة الثانية، فتتعلق بفحص الأدوات التي وظفتها الصين لبناء وتثبيت تموقعها في أفريقيا مركزة على أداتين أساسيتين، تمثلت الأداة الأولى في العامل الاقتصادي بإعتباره الرافعة الأساسية لتموقع الصين في العالم وفي أفريقيا بشكل أساسي، مستغلة نموها الاقتصادي المرتفع وتوسع تجارتها الدولية وفائض احتياطاتها المالية في إقامة روابط اقتصادية قوية مع أفريقيا، أما الأداة الثانية فتكمن في سياسات القوة الناعمة ذات خصوصية صينية، فبالإضافة لمحتوى القوة الناعمة التقليدية المعروفة، وظفت الصين مخرجات القوة الناعمة للاقتصاد، لإعطاء مشروعية لتوسعها الاقتصادي في أفريقيا وتكريس نفسها كقوة فاعلة فيها.

**الكلمات المفتاحية:**

الصين، أفريقيا، العامل الاقتصادي، القوة الناعمة، التعاون الدولي، التنافس الدولي

## Abstract

This article discusses the foundations of Chinese positioning in Africa, it is: based on two main approaches. the first one aims to reveal the content of Chinese awareness towards the outside world in general and the African continent in particular, Through tracing the historical context of the emergence of this realization and the course of its development, and how it reflected on Chinese foreign policy in its tactical and strategic aspects. As for the second approach, it is related to examining the tools that China has

*المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: abdelhakdip@gmail.com

employed to build and establish its position in Africa by focusing on two basic tools. The first tool was the economic factor as the main pillar of China's position in the world and mainly in Africa, taking advantage of its high economic growth and the expansion of its international trade and surplus financial reserves in forge strong economic ties with Africa. The second tool lies in the soft power policies of Chinese peculiarity. In addition to the known traditional soft power content, China has employed the soft power outputs for the economy to give legitimacy to its economic expansion in Africa and to dedicate herself as an active force in that continent.

**Keywords**: China, Africa, The economic factor, Soft power, International cooperation, International competition

**مقدمة:**

تُمثل مسألة التموقع الصيني في أفريقيا موضوع إهتمام واسع بين المختصين وصناع القرار في العالم، في سياق محاولة فهمهم لمحفزات السلوك الصيني الخارجي، وظروف تطوره، والأدوات الموظفة لتحقيق أهدافه. ويمكن إعتبار القارة الأفريقية المجال الإقليمي الأكثر ملاءمة لفحص كيفية تدرج الصعود الصيني في العالم، ودخولها مضمار التنافس الدولي، فالعلاقة بين الصين وأفريقيا قديمة تعود لخمسة قرون خلت، إلا أن التطور الأهم في هذه العلاقة نشأ مع قيام الصين الحديثة عام 1949، وبروز إرادة حقيقية لهذه الأخيرة لإحياء أمجاد الامبراطورية الصينية القديمة، وظهور طموحات جديدة للنخبة الصينية في جعل مكانة الصين تعكس ما تتمتع به من إمكانيات، وهي الطموحات التي أدخلت الصين سريعا في لعبة الحرب الباردة، الأمر الذي يعني مواجهة القوى الغربية في المجالات الإقليمية الحيوية في العالم والتي تعد أفريقيا إحداها نظرا للنفوذ التاريخي الغربي فيها.

إستغلت الصين ما تعرضت له أفريقيا من الإستعمار الغربي في وضع سرديات المظلومية التاريخية والذي شمل أيضا الصين، لتبرير معادلة سلوكها تُجاه أفريقيا القائمة على تقديم التمويل الاقتصادي مقابل الدعم السياسي الأفريقي للصين. من هذا المنطلق يمكن رصد ثلاث مراحل مرت بها العلاقات الصينية الأفريقية. المرحلة الأولى(1949-1980)، اصطبغت بالبعد الأيديولوجي تماشيا ومتطلبات الحرب الباردة، والتي تميزت بالصراع بين القوى الدولية الكبرى حول مساحات النفوذ الإقليمي في القارة. المرحلة الثانية، والتي بدأت مع ثمانينيات القرن المنصرم، حيث شهدت فتورا في العلاقة بين الطرفين كانعكاس لتراجع البعد الأيديولوجي في سلوك الصين الخارجي وظهور نوع من البراغماتية، فالصين كانت بحاجة لتكييف سلوكها الخارجي إستجابة للإصلاحات والإنفتاح الاقتصاديين الذين تبنتهما في هذه المرحلة، تماشيا مع ما يتطلبه الأمر من حاجة للإنفتاح على الغرب للإستفادة من تطوره التقني والتكنولوجي. أما المرحلة الثالثة، فبدأت سنة 1989، مع إنتهاء الحرب الباردة حيث شهدت العلاقات الصينية

الأفريقية مدًا تصاعديا مستفيدة من العلاقات الطويلة بين الطرفين، في سبيل مواجهة التحديات المرتبطة بحاجة الاقتصاد الصيني لإيجاد مساحات جديدة لإعادة التموقع الإقليمي والعالمي الذي تفرضه المنافسة الدولية للسيطرة على الأقاليم الحيوية في العالم. من هنا تأتي شرعية سعي هذه المقالة للإجابة عن التساؤل المركزي الآتي، ماهي الأسس والمظاهر الأساسية للتموقع الصيني في أفريقيا؟

يثير هذا التساؤل التساؤلين الفرعيين التاليين:

- ماهي المنطلقات المفسرة لتوجهات الصين تُجاه أفريقيا؟
- ماهي أهم الوسائل التي وظفتها الصين لتكريس تموقعها في أفريقيا؟

## 1. السياق التاريخي لتشكل الإدراكات الصينية تُجاه أفريقيا

تأثرت السياسة الخارجية الصينية الحديثة بصفة عامة وتُجاه أفريقيا بصفة خاصة بسياق المسار التاريخي الطويل للصين، إذ أن الصين حديثة العهد بإدارة العلاقات الخارجية، بالمعنى الحديث، فقد ظلت علاقات القصر الإمبراطوري في الصين بالعالم الخارجي على مدى قرون طويلة كعلاقة السيد بأتباعه، إذ لم يعرف التاريخ الصيني الحديث حتى عام 1949 إلا سنوات قليلة استطاعت فيها الحكومة المركزية أن تتولى العلاقات الخارجية (ذونون، 2015، ص15)، فقد اصطبغت السياسة الخارجية للصين بما يسمى "قرن من الإذلال". بدءا من حرب الأفيون الأولى عام 1839 والتي بلغت ذروتها مع الغزو الياباني في عام 1937، وبروز المفاهيم الفكرية الصينية التي تعلي من قضايا السيادة الوطنية والوحدة الإقليمية، كرد فعل طبيعي لإرث من المحاولات الإستعمارية الحقيقية والمتخيلة على حد سواء لتقسيم البلد، والتي أصبحت من القضايا الأساسية التي تهم النخبة الصينية. لقد كانت شرعية الدولة الصينية الحديثة تعتمد –إلى حد كبير–على مدى قدرتها على التعامل مع التهديدات الإنفصالية (التبت وشينجيانغ) والتغلب على التحديات الخارجية (أي الدور الأمريكي المفترض لعرقلة التوصل إلى حل نهائي بشكل رسمي للحرب الأهلية الصينية) وإعادة الوحدة مع تايوان. هذا الواقع هو ماجعل الصين تسعى من أجل "استعادة الوطنية" و"النهضة الوطنية" المتأثرة بالتركة العظيمة للإمبراطورية والحضارة الصينية، لهذا تعلن النخبة الصينية، بوضوح، عن حاجة الصين لإستعادة مكانتها البارزة، وهيمنتها الإقليمية (مسارات، 2014، ص ص5،6)، والتخلص"من حالة الضحية"(لي يونغ تشي، ويوان تشنغ،2017، ص 58).

تعد قارة أفريقيا من أهم المجالات الإقليمية الحيوية في العالم التي وظفتها الصين لإستعادة مكانتها على الصعيد الدولي، وسد الطريق أمام القرارات المناهضة لها في الأمم المتحدة والتي كانت الدول الغربية وراءها، وبخاصة تلك القرارات التي تخص مجال حقوق الإنسان. وقد عملت

الصين على استغلال بعض القضايا الأفريقية لتعزيز وجودها على المسرح الدولي، مستغلة الفراغ الدولي الذي بدأت تعيشه القارة الأفريقية بعد تراجع النفوذ الفرنسي من جهة، وانهيار القطبية الثنائية من جهة ثانية، لتطرح نفسها بديلا عن الغرب بوصفها قوة يمكن لها أن تمثل حامية للدول الأفريقية(حكمات، 2016، ص75)، بل الأكثر من ذلك مصدرا للتمنية الاقتصادية، بما يحقق التحول من مرحلتي السياسة الخارجية الثورية والدبلوماسية التنموية المعرفتين بدبلوماسية الدول الضعيفة إلى الدبلوماسية الطبيعية للدول الكبرى، ويدفع الصين أيضا إلى تحقيق التوازن بين مفهومي الإستقلالية والإندماج، مما يسهم في نهاية الأمر في تحقيق نهضة "عظيمة للأمة الصينية"( لي يونغ،و يوان تشنغ، ص 58).

تسوق الصين نفسها كلاعب دولي يسعى لتحقيق النهضة والتنمية السلمية، وأنها لا تنوي استخدام القوة أو الهيمنة، بأي حال من الأحوال، عبر بناء نمط سلوكي سلمي يسعى إلى تحقيق الحلم العالمي، ألا وهو بناء "العالم المتناغم"( لي يونغ، ويوان تشنغ، ص 67).

حاولت الصين التسويق لهذا التوجه الحديث، في سياقه الأفريقي عبر التأسيس له من خلال إحياء الإرث التاريخي القديم الذي يربطها بالقارة، والذي يعود للقرن السادس عشر في فترة سلالة "مينغ تشاو–míng cháo" (1368–1644) عندما قام الملاح الصيني الشهير "تشنغ خه–Zheng_He" بزيارة ساحل شرق أفريقيا. وعلى الرغم من أن هذه التنقلات لم تكن ذات أهمية اقتصادية، إلا أنها أظهرت قوة الحدس الصيني في إستشعار أهمية أفريقيا، وقد كان ينظر لها باعتبارها اختراقات كبيرة في هذه الفترة والتي أسست شركات اجتماعية وسياسية وتبادل للثقافات، فالصين منذ البداية ميزت نفسها كشريك ودي يسعى إلى التعاون مع أفريقيا، وقوة عالمية ذات سجل "طاهر" من أي سلوك بربري وغير انساني تُجاه الأفارقة، مما جعلهم ينظرون لها باعتبارها شريك أخلاقي يسعى للإنخراط في تبادلات اجتماعية وثقافية واقتصادية.

تعززت هذه الشراكة بعد اندلاع الثورة الصينية في منتصف القرن العشرين ( 2013,p26 Hinga, and Jun, and Yiguan,) والتي توجت بإعلان قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 تحت قيادة الحزب الشيوعي وزعيمه "ماوتسي تونغ–Mao Zedong" الذي أرسى أسس الفكر الشيوعي الصيني، ثم أصبح الرئيس الفعلي للصين(ذونون، ص15). وبنجاح الثورة الصينية تعززت العلاقات الأفريقية الصينية تحت مظلة محاربة الإستعمار ومحو آثاره، وتعزيز التبادلات التجارية والتنمية الاقتصادية. وقد كان مؤتمر باندونغ الذي عقد عام 1955 أول مؤتمر رئيسي بدأه القادة الصينيون والأفارقة لرسم خرائط المستقبل خارج الإطار الاستراتيجي للتبادل الثنائي والإقليمي بين الصين، وأفريقيا(Hinga, and Jun, and, Yiguan,2013, p26). وجاء هذا المؤتمر في سياق حاجة الصين للإعتراف الدولي وللحلفاء السياسيين، على أمل تعزيز تحالفاتها الدولية ضد الغرب الرأسمالي والاتحاد السوفيتي الشيوعي. وتضمن جدول الأعمال قضايا الكفاح

ضد الاستعمار والإمبريالية والهيمنة الغربية، ولعب موضوع تعزيز الكفاح ضد الإمبريالية ومعاداة الاستعمار للشعوب الآسيوية والأفريقية دور مهم في توحيد رؤيتهم، فكلا الكتلتين يجمعهم تاريخ مشترك وتحمل نفس التصورات عن هيمنة الدول الغربية وكلاهما ينتمي إلى العالم الثالث. خلال هذا المؤتمر، تبنت كل من الصين والدول الأفريقية المبادئ الخمسة للتعايش السلمي والذي سبق وأن صاغته كل من الهند والصين. والذي شمل:

1- الاحترام المتبادل للسيادة الإقليمية.

2- عدم الاعتداء المتبادل.

3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.

4- المساواة والمنفعة المتبادلة.

5- التعايش السلمي.

عقب هذا المؤتمر، قامت الصين بدعم الدول الأفريقية في المجال الاقتصادي والتقني والعسكري في محاولة منها لكبح القوى الغربية المهيمنة وخلق سياسة جديدة في النظام الدولي(امتدت هذه الفترة من عام 1966 لغاية 1969) تحت تأثير التحولات الداخلية الكبيرة المتمثلة في الثورة الثقافية البروليتارية، وخفوت النزاعات الداخلية. تناسبت هذه السياسة مع سعي الدول الأفريقية في هذه الفترة لكسب معركتهم من أجل الاستقلال فقد وجدوا في الصين ذلك الحليف الذي يمكن أن يساعدهم لتحقيق هذا الهدف.

بعد عام 1970 بدأت الصين في إقامة علاقات جديدة مع أفريقيا، حيث تميزت بخمس خصائص رئيسية:

أولا، الزيادة التدريجية في عدد البلدان الأفريقية التي تربطهم علاقات دبلوماسية مع الصين، ففي عام 1967، كانت للصين ثلاثة عشر بعثة دبلوماسية في أفريقيا وبحلول عام 1974 ارتفع هذا العدد إلى الثلاثين(de Looy, 2006, pp 01, 02).

ثانيا، استرجاع الصين لمقعدها في مجلس الأمن الدولي في عام 1971، والذي كانت تشغله تايوان، ورحبت العديد من الدول الأفريقية بهذا القرار، وتعمقت العلاقات السياسية بين الطرفين، في هذا سياق صرح الرئيس المالي "موسى تراوري-Traoré Moussa" بأن وجود جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن سوف يساهم بشكل خاص في تعزيز قدرة هذه المنظمة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين(de Looy,2006, p04).

ثالثا، عبَّر بناء الصين لخط سكك الحديد الرابط بين "تنزانيا – زامبيا"، وهو أكبر مشروع مساعدات في القارة في عام 1970 عن مدى إلتزامها بتقديم مساعداتها للدول الأفريقية والتي شملت أيضا مشاريع البنية التحتية، والمباني والملاعب والمصانع، والبعثات الطبية وبرامج تبادل الطلاب.

رابعا، استمرت الصين في دعم الحركات الوطنية التي كانت تطالب بالاستقلال وانهاء الإمبريالية، بما فيها العسكرية.

ابتداء من عام 1978، بدأت فترة ما بعد الماوية، تميزت بعصر جديد اتجهت الصين معه نحو الإستثمارات في القطاع الاقتصادي من أجل تحديث الصين – وهنا تبرز الخاصية الخامسة– لذلك تركزت السياسة الخارجية للبلد بشكل أساسي على تحديث الاقتصاد وزيادة العلاقات التجارية. وفقا للصين، فإن خلق بيئة سلمية أمر ضروري لتطوير اقتصاد مستقر، لهذا أصبح الاستقرار الموضوع الرئيسي في سياسة الصين تُجاه أفريقيا، وقد حمَّلت الصين قبل بضعة عقود القوى العظمى مسؤولية عدم الاستقرار في القارة، ودعمت الدول الأفريقية في نضالهم ضد الإمبريالية، وهذا الموقف لم يمنع الصين من الإعتماد بشكل كبير على الغرب للحصول على الدعم الفني والروابط التجارية، في هذا السياق قدمت الصين نفسها كمسهل للحوار بين الشمال والجنوب وفي نفس الوقت دعمت نضال الدول الأفريقية مثل ما فعلت مع زيمبابوي وجنوب أفريقيا وناميبيا في نضالهم ضد الإمبريالية ولكن بشكل غير مباشر بسبب سياسة عدم التدخل التي تبنتها خلال الحرب الباردة.

في ديسمبر 1982، زار "تشاو زيانغ–ZhaoZiyang" رئيس مجلس الدولة الصيني أحد عشر دولة إفريقية وروج لأربعة مبادئ التي يجب أن تتضمن في التعاون الصيني الأفريقي: المساواة والتبادل المفيد، التركيز على النتائج العملية، التنوع في الشكل، والتنمية الاقتصادية. هذه المبادئ التوجيهية تمثل حقبة جديدة في علاقات الصين الأفريقية، فلم تعد الصين تريد مساعدة أفريقيا دون قيد أو شرط ومن أجل التنمية الاقتصادية، ولم تعد تستطيع مساعدة أفريقيا ببرامج المساعدات الباهضة الثمن، والأكثر من ذلك لم تعد ترى في نفسها المتحدث باسم العالم الثالث بعد الآن.

في الواقع، جاء هذا الموقف بعدما أصبحت أفريقيا بعد عام 1980، أقل أهمية بالنسبة للصين حيث سعت لتعزيز علاقاتها الدولية خاصة مع كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وتكثيف التواصل مع كلا البلدين لتعزيز نموها الاقتصادي. ولم تعد الصين تلعب دور الداعم لنضال الأفارقة ضد الطغاة أو مساعدتها في أوقات الحاجة لأن الصين ببساطة لم تعد تتوفر على الموارد المالية للقيام بذلك.

في عام 1989، صدمت الأحداث التي وقعت في ميدان "تيانانمن–Tiananmen" العالم الغربي، معربا عن شكوكه في طبيعة عمليات الحكومة الصينية، في المقابل تبنت بلدان العالم الثالث الصمت إزاء هذا الحادث وبدت أقل تأثرا بها. أجبرت تداعيات هذه الأحداث الصين للعودة للتركيز على علاقاتها القديمة مع دول الجنوب "تعاون جنوب جنوب"، وإعطاء الدول الأفريقية الجديدة الأفضلية، من خلال قيام القادة الصينيين بزيارات رسمية لأفريقيا، وكان العنوان الأبرز

لهذه الزيارات عدم التدخل في شؤون بعضهم البعض، في إشارة ولو بشكل غير مباشر إلى الموقف الذي يأخذه الغرب فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

هذا الشرخ في المواقف بين الصين وأفريقيا من جهة والغرب من جهة أخرى، مكرس في أرض الواقع منذ نشأة العلاقة بين هذه الأطراف ولازال قائما لغاية اليوم. وقد أكد القادة الأفارقة والصينين على هذا الموقف وما زالو يعبرون عنه تجاه الغرب. فخلال الخطاب الذي ألقاه الرئيس الجنوب إفريقي "تابو مبيكي–Mbeki Thabo" في الصين في عام 2001، عبّر عن هذا الموقف بقوله أنه: يتم تعريف العالم ونحن من ضمنه من خلال الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء، من يملكون ومن لا يملكون، المتقدمون والمتخلفون(de Looy, 2006; pp 04–06).

لتعزيز العلاقة بين الصين وأفريقيا، وأنشئ منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) في عام 2000 (de Looy,2006, pp, 04–06) ليمثل بداية انطلاقة حقيقية للصين في أفريقيا(هادي، بدون سنة نشر، ص 181)، ووسيلة فعالة للطرفين لتوحيد مواقفهما إزاء تحديات القرن الجديد. في إطار هذا المنتدى عززت الصين وأفريقيا التعاون الكامل بينهما، وقام كل منهما بتقليل دين الآخر، وإلغاء التعريفة الجمركية وتشجيع الإستثمار المتبادل، وتطوير التنمية البشرية، وتعزيز التعاون في الرعاية الصحية ومجال السياحة والتبادل الثقافي الوثيق ...، وسلسلة قرارات أخرى. لقد أصبح منتدى التعاون الصيني الأفريقي منصة مهمة لتطوير الحوار الجماعي، وآلية فعالة للتعاون العملي بين الصين والدول الأفريقية(تشانغ باي،2017، ص159 )، ورغم إفتقار هذا المنتدى للشفافية المطلوبة، إلا أنه استفاد من العلاقة الطويلة بين الطرفين، المتضمنة الدعم السياسي والمساعدة المالية وبناء البنية التحتية. وقد جاء هذا المنتدى في سياق تقديم المساعدات الاقتصادية لتجاوز المصاعب التي مرت بها الدول الأفريقية، فبعد سنوات التسعينيات، بدأت العلاقة تتطور استجابة لتغير الاحتياجات وتماشيا مع تغير الوضع العالمي، وزيادة الاستثمار الصيني في أفريقيا وتجارتها، والتي تزامنت مع إنشاء آليات للإتصال رفيعة المستوى بين أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان(Anshan, 2010, p03).

ترى الصين في استراتيجية تموقعها في أفريقيا ذلك المنفذ الذي يجنبها الطوق الذي فرضته القوى الكبرى في بداية ألفينيات هذا القرن خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، بعد احتلالها للعراق عام 2003 بما يعزز سيطرتها على جميع دول الشرق الأوسط، باستثناء إيران، وخيبات الأمل الصينية من إمكانية إشباع بحر قزوين لحاجتها من النفط، حيث لم تتجاوز احتياطاته أكثر من 4بالمائة من الاحتياطيات العالمية والتي تنازعه فيها كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية (Lafargue, 2005, p04).

لهذه السبب وأسباب أخرى ناتجة عن التواجد الصيني في أفريقيا نفسه، وسعت الصين من مجالات تدخلها في أفريقيا حيث برزت كلاعب اقتصادي وسياسي وأمني مهم في أفريقيا نتيجة

النمو الكبير في الأصول الاقتصادية والأعداد المتزايدة للعمال الصينيين الموجودة في أفريقيا بسبب التوسع التجاري للصين ومشاريع البنية التحتية التي تمولها في كثير من البلدان الأفريقية التي تعاني من نزاعات مسلحة أو القرصنة على سواحلها حيث تتزايد الهجمات العنيفة ضد العمال الصينيين وارتفاع خسائرها الاقتصادية، هذه العوامل جعلت الصين تتحول من عقيدة عدم المشاركة الأمنية التي لا نقاش فيها إلى المشاركة الإنتقائية من خلال التعاون الثنائي والإقليمي والدولي لحفظ السلام. وكما تهدف الصين لحماية أهدافها الاقتصادية فإن لها أهداف أمنية عسكرية (Author: Gisela, 2019,p01)، فأفريقيا بيئة سهلة لإجراء التجارب على السلاح الصيني غير المسموح به من طرف الغرب من جهة، ومكانا لاستعراض قوتها العسكرية من جهة ثانية. في هذا الإطار أنشأت الصين مصنعا للسلاح فيٍ كل من السودان ومالي وزيمبابوي، وأشرفت على تدريب (1500جندي أفريقي بين عامي 2008 و2010 وهو ما مثّل في نظر الزعماء الصينيين هدفا إستراتيجيا أوعمقا عسكريا يهدفان إلى حماية الأمن القومي الصيني (حكمات، 2016، 76)

في هذا سياق جاء إنعقاد منتدى التعاون الصيني – الأفريقي في عام 2012، والذي ترافق مع الحراك الشعبي الذي شهدته منطقة شمال أفريقيا والتدخل العسكري الدولي في ليبيا عام 2011 للإطاحة بنظام القذافي (تحت إشراف الأمم المتحدة وفق قرار مجلس الأمن 1973–2011)، حيث أعلن عن الشراكة التعاونية بين الصين وأفريقيا من أجل السلام والأمن. وكدليل للأهمية التي توليها الصين للتعاون الأمني مع أفريقيا استضافت بكين أول منتدى للدفاع والأمن (FOCAC) بين الصين وأفريقيا في جوان عام 2018. حيث شارك في هذا الإطار الجديد مسؤولين عسكريين رفيعي المستوى من الصين و50 دولة أفريقية ومسؤولين من الإتحاد الأفريقي للمناقشة قضايا مكافحة القرصنة والإرهاب. علاوة على ذلك، اقترحت خطة عمل منتدى للدفاع والأمن لعام 2018، وتم إنشاء منتديان آخران صيني – أفريقي حول السلام والأمن (عُقد المنتدى الأول في جويلية 2019) وتطبيق القانون والأمن وتكثيف تبادل المعلومات الاستخبارية (Gisela, Author: 2019,p5).

إن الأسباب الاقتصادية وبالتحديد البحث عن الموارد الطبيعية، في السنوات الأخيرة، هو السبب الرئيسي الذي جعل الصين تطور علاقة مربحة طويلة الأمد مع أفريقيا، خاصة في المجال الأمني فعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للعديد من البلدان الأفريقية يعيق قدرتها على الإمداد بالمواد الطبيعية، فالصين تركز بشكل أساسي في سياستها الأمنية في أفريقيا على السلام التنموي (TANIA, 2018; Barcelona , https://bit.ly/3iJLid0).

## 2. الأدوات الاقتصادية لتموقع الصين في أفريقيا

بعد نهاية الحرب الباردة، أعلن بعض علماء السياسة الدولية أن "الجغرافيا الاقتصادية" قد حلت محل الجغرافيا السياسية، وستصبح القوة الاقتصادية مفتاح النجاح في السياسة العالمية، وهو التغير الذي اعتقد كثير من الناس أنه سيكون بداية لعالم تسيطر عليه اليابان وألمانيا. واليوم، يفسر البعض الزيادة في نصيب الصين من الإنتاج العالمي على أنه يدل على تحول أساسي في ميزان القوة العالمية (Ny S, 2011, https://bit.ly/3cycPv1.)، حيث يشهد العالم حاليا إعادة توازن اقتصادي وسياسي كبير، مما أدى إلى تزايد تعددية أقطاب النظام الدولي، وقد كانت قارة أفريقيا من أكثر القارات تأثرا بهذه التحولات نظرا لماضيها الاستعماري، فقد نظرت أوروبا تقليديا لأفريقيا باعتبارها الفناء الخلفي الخاص بها، وزادت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع هذه المنطقة، وقد بات يطلق عليهم بداية من القرن الواحد والعشرين بما يسمى بالمانحين التقليديين في حين أُدخلت الصين في دائرة المانحين الناشئين مع توسع تفاعلاتها الاقتصادية مع بلدان القارة لاسيما بعد إنشاء الصين منتدى التعاون الصيني–الإفريقي عام 2000 (Mulugeta, and Liu, 2013, p74).

لا يمكن الوصول إلى فهم صحيح للعلاقات الاقتصادية بين الصين وأفريقيا إلا عن طريق وضع هذه العلاقات في قلب هذه التحولات والتي بلغت ذروتها مع بروز مفهوم العولمة، في هذا الشأن يؤكد "تانغ شياو يانغ–Tang Xiaoyang"، أن التفاعل الاقتصادي بين الصين وأفريقيا حظي باهتمام عالمي كبير، حيث توسعت شراكة الصين مع أفريقيا من بدايات متواضعة إلى أن أصبحت أكبر شريك تجاري ثنائي للقارة، مع تلمس أثر سياسي متزايد الأهمية لهذا التفاعل(Central European Universit, 2014, https://bit.ly/2xNxiNE). ويرجع هذا التفاعل لنحو خمسمائة سنة، أي منذ قيام النظام الاقتصادي القائم على الرأسمالية وصولا للاقتصاد المعولم، لهذا من الضروري عند الرغبة في فهم ما يحدث بين الصين وأفريقيا الرجوع للمتغير الاقتصادي.

بدأت التفاعلات الاقتصادية الحديثة للصين مع أفريقيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بداية متواضعة ومشبعة بالأهداف السياسية ذات البعد الأيديولوجي، وبرز ذلك في بناء خط للسكك الحديدية والذي سبق ذكره والمسمى بـ"تازارا" عام 1970 الذي يربط بين تنزانيا وزامبيا، وهو مشروع كبير وفريد من نوعه للمساعدات الاقتصادية الخارجية قامت به الصين في ذلك الوقت، وقد جاء هذا المشروع في سياق الصراع الأيديولوجي في اطار الحرب الباردة، حيث كانت الصين ترغب في إنهاء اعتماد زامبيا الاقتصادي على روديسيا(زيمبابوي حاليا) وجنوب أفريقيا التي تحكمهما الأقليات البيضاء ( Universit, 2014, https://bit.ly/2xNxiNE Central

,European). وقد برز تفاعل الأفارقة تُجاه السياسات الصينية في دعمهم لها في استرجاع مقعدها في الأمم المتحدة عام 1971، وهو الأمر الذي أسس لعلاقات سياسية قوية خاصة مع دول مثل، غينيا وغانا ومالي والصومال وكينيا وأوغندا والسودان والجزائر، ورغم ذلك لم تنعكس هذه القوة على العلاقات الاقتصادية التي بقيت ضعيفة، ويرجع البعض هذا التناقض في المسارين السياسي والاقتصادي لبعد المسافة بين الطرفين وعدم وجود أسطول تجاري كبير، بالإضافة إلى سياسة الدعم الاقتصادية التي كانت تتبناها الصين في دعمها للدول الأفريقية ذات الأهداف السياسية، حيث قامت الصين بتقديم مساعدات لبناء البنية التحتية في عدة دول أفريقية. استمر هذا الفتور في العلاقات الاقتصادية في فترة الثمانينيات تحت تأثير كما يقول "إيان تايلور– Ian Taylor"، الأهداف السياسية الصينية المتأثرة بفشل أفريقيا في بناء اقتصادياتها والمنافسة في الأسواق الدولية، والتي سوف تراجعها الصين في فترة التسعينيات بعد إدانة الغرب للصين إثر أحداث "ميدان تيانانمن" حيث اتجهت لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع أفريقيا تبعا لهذه التطورات السياسية(Mlambo,And,Kushamba And Blessing, 2016, p256).

لقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين نموا ملحوظا، إثر هذه الأحداث وماتبعها من إنتقادات غربية شديدة لأوضاع حقوق الإنسان في الصين وغياب الديمقراطية. وفي سياق سعي الصين السياسي لإيجاد مكانة على الساحة الدولية، رأت أن دعم الدول الأفريقية أمر ضروري لبلوغ هذا الهدف(Mlambo,And,Kushamba And Blessing, 2016, p256)، خاصة في ظل ظهور مفاهيم العولمة الأمريكية، والتي تبلورت من خلال مفاهيم الشراكة الأمريكية الأفريقية والتي هي في الحقيقة تطبيق لإعادة توجيه الإستراتيجية الأمريكية في أفريقيا عام 1998 القائمة على الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الأمريكية في القارة، غير أن الصين قد سبقت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الجانب عندما انطلقت إلى القارة في عام 1996 معلنة عن استمرار علاقاتها التاريخية مع أفريقيا التي دشنتها خلال حقبة الحرب الباردة، ولكن وفق معايير جديدة محتواها الإبتعاد عن التركيز على البعد الأيديولوجي والتحول نحو اتباع سياسة براغماتية تقوم على المصالح الاقتصادية (هادي، ص 197)، والتزامها بسياسة "عدم التدخل في الشؤون الداخلية" لبلدان القارة، الأمر الذي يشعر معه الحكام "الدكتاتوريون" في أفريقيا بالراحة.

مثّل موضوع حجم الاستثمارات الصينية في أفريقيا محور نقاش محتدم. على الرغم من أن مجلس الدولة الصيني، قدم منذ عام 2006، بعض الأرقام حول المساعدات الرسمية، إلا أن البيانات الثابتة لا تزال نادرة، وتميل الأرقام المتاحة إلى التجميع، وليس التفصيل بالنسبة لكل دولة على حدة. ومن ثم، تختلف التقديرات قليلا. على سبيل المثال، قامت شركة "ماكينزي الاستشارية– Consulting McKinsey"، بفحص خمسة مؤشرات للارتباطات الاقتصادية لأفريقيا مع العالم (التجارة، الأسهم الاستثمارية، نمو الاستثمار، تمويل البنية التحتية والمساعدات) وخلصت إلى أن

الصين من بين الشركاء الأربعة الأوائل في كل شركاتها، ويذكر التقرير أنه "لا يوجد بلد آخر يضاهي هذه الشراكات في العمق والإتساع، وبالمثل، وفقا لبرنامج جاذبية أفريقيا التابع لشركة "إرنست ويونغ–Ernst and Young"، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا بشكل حاد في عام 2016 مع ارتفاع بنسبة 106 بالمائة في المشاريع، بينما انخفضت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا بنسبة 5.2 و46.8 بالمائة على التوالي(Aidi, 2018, p02).

شهدت العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية نموا كبيرا تبعا لإزدهار وانتشار الاقتصاد الصيني في العالم في فترة الألفينيات أين بلغ إجمالي الاستثمارات والعقود الصينية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقط وفقا لصحيفة "تشاينا انفستمنت جلوبال تراكر – China Global Investment Tracker" 299 مليار دولار في الفترة الممتدة من عام 2005 إلى عام 2018، كما تعهد الرئيس الصيني "شي جين بينغ – Xi Jinping" ، في عام 2018 باستثمار 60 مليار دولار إضافية في الدول الأفريقية https://bit.ly/2VEa84o( Lonny,2019)

تسارعت الاستثمارات الصينية في القارة على نحو تصاعدي ملفت لتبلغ 30 مليار دولار عام 2014، (جريدة الشرق الأوسط، 2018)، وإرتفعت بعد ذلك بشكل حاد بعد قمة منتدى التعاون الصيني–الأفريقي المنعقدة عام 2015، حيث التزمت الصين بتقديم 60 مليار دولار للقارة. تركزت الاستثمارات جغرافيا في البلدان الغنية بالنفط، مثل نيجيريا وأنغولا، وفي قطاعي النقل والطاقة (Mariama, 2018,https://brook.gs./2S2CZxK)، وبحسب وزارة التجارة الصينية، فإنه بحلول نهاية عام 2017، تجاوز الاستثمار الصيني الإجمالي في أفريقيا 100 مليار دولار، كما سجل الاستثمار المباشر الصيني في أفريقيا 3.1 مليار دولار في عام 2017، بزيادة قدرها 40 ضعفا لما كان عليه في عام 2003. ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد–UNCTAD )، أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا هو الأسرع نموا بين جميع الدول بين عامي 2011 و2016 حيث إنتقل من 16مليار دولار إلى 40 مليار دولار، وتعد الصين الآن هي رابع أكبر مستثمر اقتصادي في أفريقيا. تذهب الحصة الأكبر من الاستثمار الصيني في أفريقيا في مشاريع البنية التحتية. حيث تعتبر أكبر ممول ثنائي للبنية التحتية في أفريقيا متجاوزا بنك التنمية الأفريقي المفوضيةالأوروبية، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الدولي، ومجموعة الثمانية مجتمعين(Centre, 2018, p01 . International Trade)

لقد أدى تدفق الإستثمارات الصينية إلى أفريقيا لبروز أفق جديد للدول الأفريقية. فهي على عكس فرنسا والولايات المتحدة كما سبق وأن أشرنا لذلك لا تقدم أي مطالب سياسية محددة، بما يسمح للدول الأفريقية الحفاظ على سيادتها الكاملة. فقد كان طلب الصين الوحيد للدخول في

علاقات تجارية هو كسر كامل للروابط مع تايوان وتركت لهم حرية تصويت في الأمم المتحدة كما يشاؤون، كما امتنعت قبل كل شيء من إلقاء محاضرات على الحكومات الأفريقية في الديمقراطية.

مثل منتدى التعاون الصيني الأفريقي، إطارا مهما لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، والذي تنتمي جميع الدول الأفريقية تقريبا إليه، حيث إلتزمت الصين بإعتماد تدابير لدعم الاقتصادات الأفريقية (مثل تخفيض الرسوم الجمركية ومنح تأشيرات خروج سياحية للمواطنين الصينيين ....إلخ)، كما عملت الصين على تقديم المزيد من المزايا الحقيقية، المتضمنة الخبرة لإستخراج المواد الخام، والقوى العاملة والقروض ذات الفائدة المنخفضة والتمويل المالي لمشاريع بناء البنية التحتية(Lafargue, 2005, p p,03,.04)

تمثل أفريقيا أكثر من 25 بالمائة من إجمالي النفط والغاز المستورد إلى الصين، مما يجعلها ثاني أكبر منطقة تزود الصين بعد الشرق الأوسط/https://bit.ly 3385Mrm) (Report,2019,)، لهذا تقوم الصين بإستثمارات كبيرة في هذا القطاع، أكثرها أهمية ما تقوم به الصين من خلال شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) من دور نشط في السودان، جنبا إلى جنب مع شركة النيل الكبرى لتشغيل البترول وهي مساهم بـ 40 بالمائة، في استغلال "حوض موغلاد"، وقد تضمن هذا المشروع المشترك بناء خط أنابيب طوله 1500 كيلومتر لنقل النفط من جنوب البلاد إلى مرفأ "مرسى البشائر" قرب ميناء السودان على البحر الأحمر. ويعتقد أن السودان حاليا يمثل لوحده 7.7 بالمائة من إجمالي واردات الصين من النفط(Lafargue,2005,p06) ويحظى بالقدر الأكبر من الاستثمارات الصينية، وتعتبر شركة البترول الوطنية الصينية أكبر مساهم منفرد في شركة النيل الكبرى للبترول السودانية التي تسيطر على حقول النفط في السودان، حيث استثمرت 3 مليارات دولار في إنشاء مصافي النفط وخطوط الأنابيب في السودان منذ عام 1999(بروكس، وشين جي، بدون تاريخ نشر،https://bit.ly/2KxeZzn).

على هامش فعاليات منتدى التعاون الصيني الأفريقي المنعقد في بكين عام 2018، وقع وزير النفط السوداني "أزهري عبد القادر" اتفاق مع "الشركة الوطنية الصينية للنفط–CNPC" لزيادة الإنتاج والقيام بدراسات استكشافية. كما تم الاتفاق على أن تستمر الشركة في مجال استكشاف وتطوير وإنتاج الغاز، وتجديد اتفاقيات وبروتوكولات التدريب التي كانت متعثرة من قبل ثلاثة أعوام، وإنشاء معهد لدراسات وبحوث النفط في السودان(جريدة الشرق الأوسط،2018).

في شهر مارس عام 2004، قدمت الصين قرضا بقيمة مليار دولار إلى أنجولا مقابل إبرام عقد معها لإمدادها بـ 100.000 برميل من النفط الخام يوميا. وبموجب هذا العقد، سوف يعاد استثمار القرض في أعمال البنية التحتية، على أن تذهب نسبة 70 بالمائة من قيمة القرض إلى

الشركات الصينية، ونسبة الـ 30 بالمائة المتبقية إلى المقاولين المحليين (بروكس، وشين جي، بدون تاريخ نشر،https://bit.ly/2KxeZzn).

يعزز التعاون الصيني الأفريقي في قطاع النفط التطورات في قطاع التنقيب والإنتاج في أفريقيا حيث تعد الصين أكبر مستورد في العالم لكل من النفط الخام والغاز الطبيعي منذ عام 2018، بإستيرادها لثلثي الطاقة التي تستهلكها، فمن بين 15 دولة زودت الصين بالنفط الخام في عام 2018، قدمت ثلاث دول أفريقية 15 بالمائة من إجمالي النفط الخام المستورد وهي، أنغولا وجمهورية الكونغو وليبيا.

من المتوقع أن يصل حجم قطاع التنقيب والإنتاج في أفريقيا إلى ما يزيد قليلا عن 15 مليار دولار أمريكي في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023، حيث تتقاسم الشركات الصينية الثلاث "شركات النفط الوطنية الصينية –NOCS"، " شركة البترول الوطنية الصينية –CNPC"، "شركة البترول والكيماويات الصينية– SINOPEC" المبلغ بالتساوي تقريبا. ومن المتوقع أن تترتب الشركات الثلاث في المرتبة الرابعة في الفترة الزمنية نفسها، بعد الشركات، "شل الهلندية– Royal Dutch Shell Plc"–."ببي البريطانية– BP Plc"، ،شركة إيني الإيطالية–Eni SpA".

من المتوقع زيادة حجم الإنتاج من أفريقيا لشركات النفط الوطنية الصينية بسبب تكثيف الإنتاج في حقل "إجينا– Egina" في نيجيريا، الذي بدأ في الإنتاج نهاية عام 2018، ومن المتوقع أن تصل إلى ذروة إنتاجها بحوالي 200000 برميل من النفط الخام يوميا في عام 2019 مما يجعل إنتاج "المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC–" يتضاعف (Report, 2019, https://bit.ly/3385Mrm)

مثلت قمة "منتدى بكين" لعام 2018 حول التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) الحدث المميز الذي حدد أولويات الصين تُجاه أفريقيا للسنوات الثلاث المقبلة. خالفت الصين في هذه الفترة تقليدها المتمثل في مضاعفة تعهداتها المالية مرتين أو ثلاث مرات، وظل التزام الصين كما هو في عام 2015، 60 مليار دولار. ولكن رغم ذلك بقي إلتزام الصين قويا، ولو بشكل أكثر حذراً وأقل من تعهداتها السابقة. خففت الصين من التسهيلات في التمويل المالي، ولكن في المقابل أصبحت أكثر تركيزا بشكل واضح على الجوانب التجارية، الأكثر جدوى من النموذج التقليدي الذي يركز على الإستثمار في البنية التحتيةhttps://brook.gs/3kOe (1Pd YunSun,2019,).

توسعت شبكة التجارة الصينية، خاصة بعد إعلان مبادرة الحزام والطريق (BRI) في 2013، التي تهدف إلى إعادة بناء البنية التحتية والتجارية الصينية مع دول العالم في هذا الإطار يخطط بنك الصين للتصدير والاستيراد لاستثمار أكثر من تريليون دولار في أفريقيا بحلول عام 2025 (Tiboris, 2019, p24).

اعتبرت الصين أهم شريك تجاري لأفريقيا حيث سجل التبادل التجاري بين أفريقيا والصين 170 مليار دولار في عام 2017، مع تفوق كبير للصادرات الصينية إلى أفريقيا وإقتصار صادرات الأخيرة للصين على قطاعات المواد الأولية (Trade Centre, 2018, p01 International).

تحتل الصين المرتبة الأعلى من حيث عدد الزيارات الرفيعة المستوى للدول الأفريقية. ففي بداية كل عام، يضع وزير الخارجية الصيني "مهما كان إسمه" في أجندته الدبلوماسية قيامه بجولة في القارة(Tat'yana, 2019, p64).

شهد عام 2004، أكثر من عشر زيارات متبادلة قام بها كبار المسؤولين الحزبيين والحكوميين بين الصين والبلدان الأفريقية. وتمحورت معظم تلك الزيارات حول التعاون الاقتصادي وفي مجال الطاقة. فعلى سبيل المثال، في شهر فيفري من عام 2004، قام الرئيس الصيني "هو جنتاو–Hu Jintao" بزيارات إلى الجزائر، والجابون، ونيجيريا، أكبر البلدان المنتجة للنفط في أفريقيا، وذلك لضمان أمن الإمدادات النفطية، وفي شهر جوان من العام نفسه، قام نائب الرئيس الصيني "زينغ كينغ هونغ–Zheng King Hong" بزيارات إلى تونس، وتوغو، وبنين، وجنوب أفريقيا التي تتوفر فيها احتياطيات كبيرة من المعادن، وفي الفترة من (أكتوبر – نوفمبر) من عام 2004، قام رئيس المؤتمر الشعبي الصيني "وو بانغ قوه– Wu Bangguo" بزيارة كل من كينيا، وزمبابوي، وزامبيا، ونيجيريا.

ركزت جميع هذه الزيارات على الفرص المشتركة لاستكشاف النفط والمعادن والموارد المتجددة في المنطقة. وردا على تلك الزيارات، قام كبار الزعماء في كل من كينيا، وليبيريا، وجنوب أفريقيا وزمبابوي بزيارة للصين، وحصلوا على مزيد من الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية من الصين. في شهر جانفي من عام 2005، قام وزير الخارجية الصيني، "لي زهاوزينغ– Li Zhaoxing" برحلة زار خلالها ستة من بلدان غرب أفريقيا هي الرأس الأخضر، والسنغال، ومالي، وليبيريا، ونيجيريا، وليبيا، وترافقت الزيارة مع صدور بيان "السياسة الأفريقية للصين" وهو كتاب صادر عن الحكومة الصينية يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي، وكذلك إلى مشاريع التطوير المشتركة للطاقة دون تدخل أي بلد في الشؤون الداخلية للبلد الآخر(بروكس، وشين جي هاي، بدون تاريخ نشر، https://bit.ly/2KxeZzn).

بعد تولي الرئيس "شي جين بينغ" منصبه في عام 2013، جعل من أفريقيا واحدة من أهم أولوياته، حيث زار تنزانيا وجمهورية الكونغو وجنوب أفريقيا حيث حضر قمة "البريكس– BRICS " التي عقدت على أراضيها.

في وقت لاحق شرع، رئيس مجلس الدولة الصيني "لي كه تشيانغ– Li Keqiang" في جولة دبلوماسية في أفريقيا. في شهر جانفي عام 2018، قام وزير الخارجية " وانغ يي – Wang Yi"

برحلة أخرى لأفريقيا، زار فيها أربعة بلدان، وهي، رواندا وأنغولا والجابون وساو تومي وبرينسيبي. وفي شهر جويلية عام 2018 قام "شي جين بينغ" بزيارة لأربع دول أفريقية، وهي، السنغال ورواندا (حيث زار النصب التذكاري الذي يخلد ذكرى الإبادة الجماعية في كيغالي في تحية منه لضحايا الإبادة الجماعية ضد التوتسي سنة 1994) وجنوب أفريقيا (حيث شارك في قمة البريكس السنوية) وموريشيوس.

على الرغم من النشاط الاقتصادي الصيني المتصاعد في أفريقيا، إلا أن الطريق مازال طويلا أمامها لبلوغ الريادة ، فالسوق الأفريقية تتنافس عليها العديد من الدول خاصة الغربية منها التي لها إستثمارات كبيرة في القارة ، فمثلا يبلغ إجمالي الاستثمارات المباشرة الفعلية للولايات المتحدة في أفريقيا ما يقارب الضعفين أو ثلاثة ما تستثمره الصين( https://brook.gs/2SsGNJ3 Yun and Jane olin, 2014,) فقد سُجلت أرقام متزايدة حتى وإن كانت قد إنخفضت في السنوات الأخيرة إلا أنها لازالت في خانة الأرقام الكبيرة، حيث جاءت على النحو الآتي: (عام 2002–16.04 مليار دولار)، (عام 2004–20.36 مليار دولار)، (عام 2006–28.16 مليار دولار)، (عام 2008–36.75 مليار دولار)، (عام 2010–54.82 مليار دولار)، (عام 2012–55.85 مليار دولار)، (عام 2014–60.88 مليار دولار)، (عام 2016–49.93 مليار دولار)، (عام 2019–43.19 مليار دولار)، ( Jennifer, 2020,https://bit.ly/36vFvoF). كما بلغت استثمارات كل من فرنسا، هولندا، بريطانيا، إيطاليا، في عام 2017، 64 مليار دولار، 63 مليار دولار، 46 مليار دولار، 28 مليار دولار، على التوالي في حين بلغت الإستثمارات الصينية في أفريقيا في نفس العام 43 مليار دولار (Alicia And Jianwei,2019, https: //bit.ly/3njppEA)

### 3. أدوات القوة الناعمة لتموقع الصين في أفريقيا

إن إدراك الصينيين لأهمية فكرة القوة الناعمة للدولة ليس بالأمر الجديد (.2016, p19 Haruka,)، فقد وردت إشارات كثيرة في إرثهم الثقافي السياسي والفلسفي في إدارة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين السلطة والدولة والفرد وفي إستراتيجية الحرب. فقد وعظت الكونفشيوسية بأن الحاكم الناجح هو من يكسب عقول مواطنيه وقلوبهم ومشاعرهم بالفضيلة والمحبة لا بالقوة (نعمة، 2017، ص29)، وقد جذبت هذه الفكرة اهتماما كبيرا بين العلماء الصينيين منذ نشر كتاب "جوزيف ناي–Joseph Nye" الذي صاغ مصطلح "القوة الناعمة لأول مرة"، والذي أعيد نشره باللغة الصينية في عام1992(Haruka, p19)، وقد عرَّف كل من "ناي"، و"يوي وانغ–Yiwei Wang" القوة الناعمة بأنها "القدرة على تشكيل تفضيلات الآخرين. والأهم من ذلك، اعتمادها على قوى الجذب، بدلا من الإكراه".

تجاوزت فكرة القوة الناعمة النقاش الأكاديمي لتحظى بانتباه السياسيين الصينيين، ففي عام 2007، لفت "هو جين تاو- Hu Jintao" رئيس جمهورية الصين الشعبية (من 15 مارس 2003 إلى 14 مارس 2013) الانتباه إلى أهمية القوة الناعمة (https://bit.ly/2VPDlto: Lucy,2014,)، ففي خطاب له أمام الصينيين في المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي (CCP) تناول فكرة القوة الناعمة من خلال مكون من مكوناتها، قائلا بأن :"الثقافة أصبحت مصدرا أكثر أهمية للتماسك الوطني والإبداع وعامل ذو أهمية متزايدة في المنافسة على الصعيد الوطني العام.... يجب علينا تعزيز الثقافة كجزء من القوة الناعمة لبلدنا لهذا من الأفضل ضمان الحقوق والمصالح الثقافية الأساسية للناس".

من الواضح أن العلماء والمسؤولين الصينيين يعترفون بمفهوم القوة الناعمة. ومع ذلك، يبقى السؤال الجدير بالطرح هو ما إذا كانوا يحددون مفهموم القوة الناعمة كما يفعل الآخرون. حيث يتبنى العلماء الصينيين والمسؤولين تعريفا أوسع للقوة الناعمة. حيث يجادلون بأن القوة الناعمة تشير إلى جميع أنواع القوة خارج القوة العسكرية ومجالات الأمن وبالتالي فإنها تشمل القوة الاقتصادية مثل المساعدات والاستثمار (Haruka, p p 19,20.) والتمويل وعدم التدخل في الشأن السياسي والبراغماتية العالية المستوى. وهو النموذج الذي تحاول الصين فرضه في مقابل نماذج أخرى تقليدية غربية ويابانية في التعاون ومساعدة البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية، وهي نماذج وتقاليد راسخة في أفريقيا منذ فترات زمنية أسبق من الوجود الصيني. ويتيح النموذج الصيني الخاص في التنمية للصين أن تحتل مكانا متقدما في أفريقيا، وهو النموذج الذي يعتمد على الفصل بين التنمية الاقتصادية والإصلاحات السياسية في إستراتيجية لا تهتم بطبيعة الأنظمة الإستبدادية (حكمات، ص 79). وهو ما زاد من احترام الزعماء والنخب الأفريقية للنظام الصيني.

من هذا المنطلق استخدمت الصين خليطا من المساعدات الحكومية والروابط التجارية والاستثمارات من أجل التموقع في أفريقيا، فلطالما كانت المساعدات الاقتصادية العنصر الأكثر نجاعة في السياسة الخارجية الصينية تُجاه أفريقيا، ففي بداية الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم استخدمت الصين المساعدات الحكومية كأدوات لدعم غايات أيديولوجية وسياسية، ولكسب الأصدقاء والتأثير في الناس، وبلغ حجمها في تلك الفترة- أي على إمتداد الستينيات والسبعينيات- 2.4 مليار دولار تقريبا.

مع تطبيق سياسة "الإصلاح والانفتاح" في بداية الثمانينيات، بدأت دبلوماسية الصين الاقتصادية تأخذ بعدا آخر، وبعد أن كانت سياسة المساعدات الاقتصادية المقدمة لأفريقيا تحرم البلاد من أية منافع اقتصادية، أصبحت منذ تلك الفترة تحقق المنافع المتبادلة للطرفين، حيث فتحت هذه المساعدات آفاقا اقتصادية جديدة في أفريقيا، مكنت الصين من الوصول إلى أسواق

جديدة لبضائعها وسلعها، وإيجاد بيئة استثمارية مهمة، وتأمين مصادر الطاقة والسلع الأساسية (قراءات وتحليلات، 2015،https://bit.ly/2VJ7HNR).

بالإضافة للإستثمار الاقتصادي لتوليد القوة الناعمة الصينية في أفريقيا يعد أسلوب المنح الدراسية وتوظيف معاهد "كونفوشيوس–Confucius" من الاستثمارات الأساسية للصين في مجال القوة الناعمة، إذ زادت المنح الدراسية خمس مرات في الفترة الممتدة من "2006 إلى 2016"، ففي عام 2006 لوحده، أعلنت الصين مضاعفة عدد المنح الدراسية من 2000 إلى 4000 منحة، علاوة على تعهدها في عام2015 على منح 30000 منحة دراسية في السنوات الثلاث المقبلة، كما أنشات في عام2005 أول جامعة في نيروبي،كينيا(Haruka, p34.)، كما افتتحت عديد المراكز الثقافية والتي تجسدت بالتحديد في إنشاء العديد من معاهد كونفوشيوس (عادل ،.و جاكوبس، 2019، https://brook.gs/3cwBSia)، حيث إنتشرت منذ افتتاح أول معهد في أفريقيا في جامعة نيروبي في عام 2005، إذ بلغت 54 معهدا، وهذا لا يعني وجود معهد واحد في كل بلد إفريقي، بل هناك 33 دولة أفريقية فقط لديها معاهد كونفوشيوس فتوزيعها غير متوازن، فعلى سبيل المثال يوجد خمسة لكل من جنوب أفريقيا واثيوبيا، وأربعة بكينيا، وثلاثة بمصر (Kenneth, 2018, https://bit.ly/2yszryo). يشير هذا الانتشار الواسع للمراكز الثقافية الصينية في أفريقيا(عادل،.و جاكوبس، 2019، https://brook.gs/3cwBSia) والزيادات المذهلة في عدد المنح الدراسية إلى محاولة الصين تحسين قوتها الناعمة غير المباشرة في الدول الأفريقية.

يمكن رؤية جانب آخر من استثمارات الصين في مجال القوة الناعمة في أفريقيا في العديد من البنى التحتية المتميزة والملموسة، والتي تظهر بشكل أساسي في مشاريع البنية التحتية الشهيرة، مثل مباني البرلمان الجديدة ومراكز المؤتمرات وصولا إلى ملاعب كرة القدم والمباني المدرسية(Haruka, p34.)، ويمكننا ذكر بعض هذه الإستثمارات بالتفصيل، حيث تم بناء ملعب لكرة القدم في مالي، ومركز الوقاية من الملاريا في ليبيريا، والمدرسة الوطنية للفنون البصرية في موزمبيق ودار الأوبرا التي يبلغ عدد مقاعدها 1400 مقعد في الجزائر، ومستشفى لوساكا العام في زامبيا، ومسرح السنغال الوطني الكبير، هذا النوع من الاستثمار في القوة الناعمة يقع ضمن فئة القوة الناعمة المباشرة(Haruka, p38.).

من أجل ترويج الصين لإنجازاتها في أفريقيا، ضمن استراتيجية بنائها لقوة ناعمة فعالة تبنت الصين سياسة إعلامية قوية لتحقيق هذا الهدف، فقد استخدمت الإعلام لخلق صورة في ذهن المواطنين الأفارقة بهدف جعلهم ينظرون إلى الصين على أنها دولة صديقة، مستعدة لمساعدتهم ودعمهم، وهو في حقيقة الأمر هدف طويل الأمد تعمل الصين على تحقيقه عبر وسائل الإعلام من خلال ترسيخ نفسها كقوة فاعلة في أفريقيا(عثمان، 2019، https://bit.ly/2XRZ72g)،

والتصدي في الوقت نفسه للتقارير السلبية، خاصة الصادرة من قبل وسائل الإعلام الغربية، التي تتهم الصين وبعض القادة الأفارقة وأنظمتهم بأنهم مشاركون في تسريع استغلال الصين للعمالة والموارد الأفريقية( LESLIE, 2016,p161)، بل ذهبت لأبعد من ذلك عندما تناولت هذه الوسائل الإعلامية تقارير حول "تعرض المواطنين الأفارقة في الصين للتمييز والإضطهاد". وردت الصين على هذه التقارير عبر أجهزتها الإعلامية واصفة إياها بأنها "كاذبة، وأنها لن تضعف العلاقات الصينية الأفريقية، وحتى وإن كان هذا السلوك موجودا فإنه إستهدف أشخاص غير منضبطين كما هو ساري في أي مجتمع، مذكرة بدورها في مساعدة العديد من الدول الأفريقية وجهودها لإنهاء الإستعمار والحصول على الاستقلال، وأن العلاقة اليوم بين الشعب الصيني والأفارقة قوية وحميمية" (شبكة تلفزيون الصين الدولية،2020، https://bit.ly/2GVnq92).

يبدو أن التوسع المستمر للتجارة الصينية واستثماراتها في أفريقيا يعتمد على نجاحها في تنمية وتوسيع توظيف استراتيجية القوة الناعمة، من هذا المنطلق توصلت مناقشة كل من "كينيث بولدينج–Kenneth Boulding " و"والتر ليبمان–Walter Lippmann " بشكل مقنع بأن وسائل الإعلام، التي تمارس القوة الناعمة، تلعب دورا رئيسيا في بناء الصور الوطنية والنهوض بأهداف السياسة الخارجية( LESLIE, 2016,p161).

في سياق البيئة الجيوسياسية لما بعد الحرب الباردة تحاول الصين التأثير على أفريقيا باستعمالها الأدوات الإعلامية، في هذا الإطار، أعلنت الصين وأربعون دولة أفريقية عام 2006 عن خطة عمل "بكين (2006–2009)" ضمن منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا. حيث وضعت خطة عمل شاملة للتعاون بين الطرفين، كما حددت المعالم الرئيسية لتدخل الصين في وسائل الإعلام الأفريقية، مع التركيز على ثلاثة جوانب، وسائل الإعلام الأفريقية المؤسساتية، وممارسة الصحافة، والصحفيين الأفارقة. أدرجت هذه الخطة ضمن خمس نقاط جاءت كما يلي:

أولًا، زيادة الاتصال بين وسائل الإعلام، عن طريق تشجيع الصحفيين على لعب دور في تعزيز التفاهم المتبادل والصداقة.

ثانياً، الدعوة للتبادلات متعددة المستويات والتعاون الدولي من خلال تبادل الزيارات والتبادلات بين المجموعات الإعلامية.

ثالثًا، ركزت الخطة على إعداد التقارير والتغطية بواسطة وسائل الإعلام لكلا الجانبين، وإرسال ملفات الأخبار والتقارير إلى المراسلين المقيمين وغير المقيمين.

رابعًا، تكوين ورش عمل للمراسلين الأفارقة في الصين، وتوسيع نطاقها إلى التعاون في البث الإذاعي والتلفزيوني.

وأخيرًا، إلتزام الصين بتحسين البنية التحتية للاتصالات في البلدان الأفريقية( LESLIE, p163).

نُشرت العديد من المقالات في عام 2016 في المجلة الصينية للاتصالات تضمنت تقييم مشوش لتأثير مختلف استراتيجيات وسائل الإعلام الصينية في أفريقيا. فمثلا، يدعي "هيرمان واسرمان –Wasserman Herman" أنه بسبب الجهود الصينية، الصحفيون في جنوب أفريقيا يتخذون الآن موقف "متفائل بحذر" تجاه الصين، لكنهم ما زالوا قلقين بشأن إمكانية تأثير الصين على صنع سياسة في جنوب أفريقيا، وفي دراسة تجريبية لمخرجات الصحافة الأوغندية، في ظل الزيارات المتكررة للصحفيين الأوغنديين إلى الصين برعاية الحكومة الصينية، حيث كانوا أكثر عرضة للمواقف المواتية تُجاه الصين، تبين أن مقالات الصحفيين الأوغنديين المنشورة تحتوي في معظمها على مواقف مواتية للصين، على الرغم من حيادها ووجود تركيز للصور السلبية فيما يتعلق بغموض سياسات الشركات الصينية في موضوع علاقات العمل.

قامت "فيفيان مارش– Vivian Marsh" بفحص جدول الأعمال وتأطير برنامج الصحافة التلفزيونية التابعة "للمكتب الأفريقي لشبكة التلفزيون العالمية الصينة– CCTV Africa"، لمعرفة ما إذا كانت تقدم بديلا لأجندات الأخبار الغربية وممارساتها. وبالمقارنة مع الدراسات السابقة لـ المكتب الأفريقي لشبكة التلفزيون العالمية الصينية، وجدت "مارش" بأن شبكة التلفزيون الصينية تقدم صورا تقلل من الصور السلبية التي يقدمها الغرب عن الثقافة الصينية. ومع ذلك تشير البيانات إلى أن محتوى الاستراتيجية الإعلامية الصينية تهدف إلى إعطاء الأولوية لأجندة الصين في أفريقيا، بدلا من الترويج لسرد قصة "نهوض أفريقيا".

في دراسة استقصائية أجراها "مركز بيو للأبحاث– Pew Research Center"، حول المواقف والاتجاهات العالمية في عام 2015 في كينيا وغانا ونيجيريا أظهرت أن غالبية الآراء حول الصين كانت إيجابية (70 في المائة، 80 في المائة، و 70 في المائة على التوالي). وبالمثل جاءت نتائج مقياس"الأفرو بارومتر–Afrobarometer" (وهو مقياس تديره شبكة بحثية أفريقية) إيجابية بإستثناء القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والنظام السياسي، حيث قامت باستطلاع للرأي العام الأفريقي والذي شمل ثلاثة عشر ألف شخص في جميع أنحاء القارة حول صورة الصين لدى الأفارقة(LESLIE, p168).

**خاتمة:**

تأثر سلوك الصين تُجاه العالم الخارجي وتُجاه أفريقيا على وجه الخصوص بعاملين أساسيين، يبدوان نظريا متناقضان ولكنهما متكاملان من الناحية العملية، العامل الأول، فترات الإذلال الطويلة التي عانت منها الصين جراء تعرضها للإستغلال من طرف القوى الإستعمارية والغربية منها على وجه الخصوص، لهذا كان سلوكها حساسا لكل ماهو متعلق بقضايا السيادة الوطنية، وبقيت وفية لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو العامل الذي تشترك فيه مع الدول

الأفريقية، إن عدم إمتلاك الصين لسوابق إستعمارية يسّر من عملية تغلغلها في المجتمعات الأفريقية، وأقنع النخب الأفريقية بجدوى الشراكة السياسية والاقتصادية والتي لا تخضع وفق المعايير الصينية لأي مشروطية سياسية مسبقة عكس الدول الغربية التي تضع شروط سياسية قبل أي تعاون اقتصادي أو سياسي، وهو الأمر الذي يلقى إرتياحا لدى الأنظمة الأفريقية خاصة غير الديمقراطية منها. أما العامل الثاني، فهو محاولة إحياء التراث الإمبراطوري الصيني القديم والذي يتوافق مع إمكانيات الصين المادية والبشرية بما يؤهلها للعب أدوار عالمية تعكس ما تتمتع به من قوة ونفوذ، وبطبيعة الحال تعتبر أفريقيا إحدى الأقاليم المهمة لممارستها.

لا يمكن أن تصبح الأدوار التي تسعى الصين للعبها محل تنفيذ بمجرد أنها أصبحت جزء من إدراكها لمصالحها في القارة، بل هي في حاجة لأدوات تثبت بها هذه المصالح وتعززها، ومن هنا يمكن رصد عاملين مركزيين من ضمن مجموع المتغيرات التي وظفتها الصين لتثبيت تموقعها في أفريقيا، وهما المتغير الاقتصادي، والقوة الناعمة.

يمثل المتغير الاقتصادي أحد الأدوات المهمة والحاسمة للصين لإعادة تموقعها في العالم وقد ترافق هذا مع تخلصها من الأبعاد الأيديولوجية في سلوكها الخارجي ابتداء من مطلع الثمانينيات من القرن المنصرم وجنوح سلوكها نحو النزعة البراغماتية، الأمر الذي مكنها من مرافقة نموها الاقتصادي ذو المعدلات المرتفعة خاصة فيما بعد منتصف التسعينيات من نفس القرن، في هذا السياق مثلت أفريقيا مساحة اقتصادية جديدة للصين لتعويض المساحات الأخرى من العالم ذات المنافسة الشديدة من القوى العالمية الأخرى وبالأخص من الولايات المتحدة وروسيا. وحتى وإن كنا لا نستطيع وصف العلاقة بين الصين وأفريقيا بالاستراتيجية بمعناها التام فإنه من المؤكد أن أفريقيا تمثل سوقا كبيرة لتصريف منتوجات الصين الضخمة ومصدرا آمنا للطاقة ومساحة عذراء لإستثماراتها الخارجية.

إن النفوذ العالمي للصين يعتمد بشكل أساسي على الأداة الاقتصادية، إلا أن هذه الأداة يمكن أن تتعرض لمعوقات ترجع لسوء الإدراك الذي يمكن أن يجعلها في مرمى الإتهام بإستغلال مقدرات الشعوب الأفريقية، ومما يزيد من تعميق هذا الإدراك تاريخ أفريقيا مع الإستعمار المولد للتوجس من كل ما هو أجنبي باعتباره متآمر وإستغلالي، لهذ كان من الحتمي على الصين وكما تفعل الدول الأخرى التي لها تواجد اقتصادي أو سياسي في أفريقيا الإستعانة بمفاعيل القوة الناعمة التي تهتم بالسطيرة على قلوب وعقول الدول والشعوب المستهدفة بغرض تحقيق في نهاية الأمر أهداف مادية ومعنوية أو الحفاظ على المصالح المكتسبة.

تتبنى الصين مفهوما مختلفا للقوة الناعمة حتى وإن كان يشمل على نموذجها التقليدي، فخصوصية القوة الناعمة الصينية تكمن في دمج وتوظيف الأداة الاقتصادية لتحقيق عائدات معنوية، فالصين تنظر للاقتصاد من زاويتين مختلفتين ولكن متكاملتين من وجهة نظرها،

فالاقتصاد هو أداة صلبة يحقق لها عائدات مادية كبيرة ولكن يمكن أيضا توظيفه لتحقيق أهداف القوة الناعمة التقليدية.

تعتمد الصين في تموقعها في أفريقيا على أربع عوامل أساسية، التاريخ المشترك المعادي للقوى الإستعمارية الغربية، الفصل بين المسار الاقتصادي والسياسي وهو الأمر الذي يلقى إرتياحا لدى الأنظمة السياسية الأفريقية ويسمح للصين بمزيد من التغلغل في أفريقيا، توظيف النمو الاقتصادي الصيني وفائض إحتياطاتها المالية للإستثمار في البنى الاقتصادية الأفريقية ذات العائدات الاقتصادية الكبيرة، إستثمار نمط توجهاتها الاقتصادية وسلوكها السياسي في دعم قوتها الناعمة في أفريقيا بهدف شرعنة تواجدها فيها.

## المراجع:

### أولا: باللغة العربية:


- تشانغ باي جيا(2017) التجربة الصينية: الماضي والحاضر والمستقبل، ترجمة وتحقيق:مريم محسن، أسماء صالح، آية عبد الله، جوزيف موسى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- ذونون الحيالي عمر هاشم (2015)السياسة الخارجية الصينية تُجاه العراق منذ 2002 وآفاقها المستقبلية،، عُمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- لي يونغ تشي، و يوان تشنغ تشينغ(2017) دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية، ( تحرير) جانغ يون لينغ– ت: د.آيه محمد كمال، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن الـ 21، ترجمة آية محمد الغازي، مراجعة حسنين فهمي حسين،القاهرة ، دار الصفصاف للنشر والتوزيع .
- هادي محمد برهم(بدون سنة نشر)التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة 1991–2010، الأردن، ،عمان،.دار زهران للنشر والتوزيع.
- حكمات العبد الرحمن(2016) إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا، مجلة سياسات عربية، العدد22.
- مسارات(2014) سياسة الصين الخارجية، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية، الاستراتيجية الصينية نحو الشرق الأوسط، نشرة شهرية تصدر عن وحدة الفكر السياسي المعاصر.
- نعمة كاظم هاشم (2017) القوة الناعمة الصينية والعرب، سياسات عربية، العدد26.
- جريدة الشرق الأوسط(2018) إقبال من القارة السمراء على منتدى أعمال «الصين . أفريقيا» في بكين، جريدة الشرق الأوسط، العدد 14523.
- جريدة الشرق الأوسط(2018)، الصين تكثف إستثماراتها في السودان، جريدة الشرق الأوسط، العدد14525
- بروكس بيتر وشين جي هاي (بدون تاريخ نشر)،النفوذ الصيني في أفريقيا..تهديد كبير لمصالح واشنطن، https://bit.ly/2KxeZzn.

- شبكة تلفزيون الصين الدولية،(2020)، الادعاءات العنصرية الكاذبة لن تضعف العلاقات الصينية الأفريقية شبكة تلفزيون الصين الدولية، https://bit.ly/2GVnq92
- عادل عبدالغفار، آنا. جاكوبس(2019)، بكين تنادي: تقيم حضور الصين المتنامي في شمال أفريقيا، https://brook.gs/3cwBSia.
- قراءات وتحليلات(2015)، الصين والتغيير الناعم في أفريقيا. "العولمة البديلة"، قراءات إفريقية، https://bit.ly/2VJ7HNR.
- محمد عثمان، الإعلام...قوة الصين في أفريقيا(2019)، https://bit.ly/2XRZ72g

**ثانيا: باللغة الإنجليزية**

- Report(2019) China-Africa co-operation promotes developments in Africa's upstream sector, offshore technology, chinese-investment-in-africa-oil-gas, https://bit.ly/3385Mrm
- .Mulugeta Gebrehiwot Berhe and Liu Hongwu (2013) CHINA-AFRICA RELATIONS GOVERNANCE, PEACE AND SECURITY, and Institute of African Studies, Institute for Peace and Security Studies, Addis Ababa,.
- Anshan LI, et al(2010) he Forum on China-Africa Cooperation: From a Sustainable Perspective, Project implemented by : Centre for African Studies Peking University.
- Aruka Nagao, (2016)China's soft power investment in African nations, Master Thesis, the graduate degree program in East Asian Languages and Cultures and the Graduate Faculty of the University of Kansas in partial fulfillment of the requirements.
- Author: Gisela Grieger(2019), China's growing role as a security actor in Africa, Members' Research Service, European Parliament '
- de Looy Judith van(2006)Africa and China: A Strategic Partnership?, Working Paper, African Studies Centre Leiden, The Netherlands.
- Guide to Chinese private investment in Africa, Insights from SME competitiveness surveys(2018) International Trade Centre
- Hinga Sandy Edward And, Jun Yao And Yiguan Qian(2013) China-Africa Cooperation-An outstanding relationship Built on Mutual Respect and Common Benefits: A Review, International Research Journal of Social Sciences , Vol. 2, N0 9.
- Hisham Aidi,(2018) China's Economic Statecraft in Africa, OCP Policy Center, PB-18/25
- International Trade Centre, (2018) Guide to Chinese private investment in Africa: Insights from SME competitiveness surveys.
- Lafargue François(2005)China's Presence in Africa, China Perspectives , N0 61.
- LESLIE MICHAEL(2016) The Dragon Shapes Its Image: A Study of Chinese Media, Influence Strategies in Africa, African Studies Quarterly , Center for African Studies, University of Florida, Volume 16, Issue, 3-4 .
- Mlambo Courage, And Kushamba Audrey, And Blessing Simawu(2016) China-Africa Relations: What Lies Beneath?, routledge taylor & francis group, Article in Chinese Economy .

- Tat'yana L. Deych,(2019) China in Africa: A Case of Neo-Colonialism or a Win-Win Strategy?, OUTLINES OF GLOBAL TRANSFORMATIONS, SPECIAL ISSUE
- Tiboris Michael,( 2019) Addressing China's Rising Influence in Africa, Chicago Council on Global Affairs
- ALICIA GARCÍA-HERRERO AND JIANWEI XU DATE,(2019) GLOBAL ECONOMICS & GOVERNANCE, https://bit.ly/3njppEA
- Central European Universit(2014), China-Africa Relations Must be Viewed in Global Context, https://bit.ly/2xNxiNE
- Jennifer Rudden ; (2020)Direct investment position of the U.S. in Africa 2000-2019, https://bit.ly/36vFvoF
- Kenneth King (2018), Confucius Institutes are a win-win proposition, https://bit.ly/2yszryo
- Lonny J Avi Brooks(2019), The 21st century belongs to China—but the 22nd will be Africa's, https://bit.ly/2VEa84o
- LuCy JAne Corkin(2014), China's rising Soft Power: the role of rhetoric in constructing China-Africa relations, https://bit.ly/2VPDlto
- Mariama Sow,( 2018) Figures of the week: Chinese investment in Africa, AFRICA IN FOCUS, https://brook.gs/2S2CZxK
- Ny S Joseph. e,(2011) Has Economic Power Replaced Military Might?, . https://bit.ly/3cycPv1
- TANIA GONZáLEZ VEIGA,(2018) To What Extent Has China's Security Policy Evolved in Sub-saharan Africa?, Ramon Llull University, Barcelona , https://bit.ly/3iJLid0
- Yun Sun and Jane Olin-Ammentorp, (2014) The US and China in Africa: Competition or Cooperation?, AFRICA IN FOCUS, https://brook.gs/2SsGNJ3
- Yun Sun,(2019) China's changing approach to Africa, AFRICA IN FOCUS, https://brook.gs/3kOe1Pd